S/2018/770

الأمم المتحدة



Distr.: General
16 August 2018
Arabic
Original: English

التقرير السابع للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

أولا - مقدمة

١ - حينما اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، أعرب آنذاك عن تصميمه على التصدي لما يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) والمرتبطون به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين. وفي الفقرة ٩٧ من ذلك القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم تقريرا أوليا يُعدُّ على صعيد استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير تُقدَّم كل أربعة أشهر عن آخر المستجدات. وفي القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، طلب إليّ المجلس أن أواصل تقديم تقارير من مستوى استراتيجي، كل ستة أشهر، تبيِّن خطورة التهديد المشار إليه، ونطاق مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

٢ - وهذا التقرير، الذي هو تقريري السابع عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسلام والأمن الدوليين[١]، أعدَّته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات[٢]، بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

٣ - ويشير التقرير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية واصل تحوله إلى شبكة عالمية سرية، مع وجود نواة للتنظيم أصابها الوهن لكنها تستمر في العراق والجمهورية العربية السورية، وجماعات إقليمية تنتسب إليه في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وآسيا، وفي ظل وجود التحدي المعقد الذي يتمثل في المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين وأسرهم. وواصلت الدول الأعضاء والأمم المتحدة تعزيز وصقل وتشجيع

(١) انظر S/2016/92، S/2016/501، و S/2016/830، و S/2017/97، و S/2017/467 و S/2018/80.

(٢) فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرارين ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التابع للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات..

18-13595 (A) 220818 220818







الاستخدام الفعال للأدوات والتدابير الرامية إلى التصدي للخطر المتغير العابر للحدود الوطنية الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية.

ثانيا – تقييم التهديدات

ألف – لمحة عامة عن التهديدات

٤ – بحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان تنظيم الدولة الإسلامية مهزوما في العراق ومتقهقرا في الجمهورية العربية السورية. وفي مطلع عام ٢٠١٨، حققت القوات المسلحة السورية مزيدا من التقدم ضد تنظيم الدولية الإسلامية في محيط دمشق، لكن التنظيم أبان عن قدرة أكبر على الصمود في الشرق. وزاد الزخم العسكري ضد التنظيم مرة أخرى في أواخر الربيع[٣].

٥ – ولقي الكثير من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وعقوله المدبرة وكبار شخصياته حتفهم، ورحل الكثير من الأفراد عن منطقة النزاع المباشرة. بيد أن الكثيرين ما زالوا موجودين في العراق والجمهورية العربية السورية، ولا يزال بعضهم يشارك مشاركة كاملة في العمل العسكري ويختبئ البعض الآخر في المجتمعات المحلية المتعاطفة والمناطق الحضرية. ويقدر عدد الأعضاء الحاليين للتنظيم في العراق والجمهورية العربية السورية بأكثر من ٠٠٠ ٢٠ عضو، موزعين بالتساوي إلى حد ما بين البلدين. وما زال في صفوف هؤلاء مكوّن هام يتألف من آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب النشطين[٤].

٦ – وفي حين أن ”الخلافة“ تعرضت لاستنزاف على مستوى قيادتها وهيكلها البيروقراطي، وأن تفويضا للسلطة بات أمرا لا مفر منه، فإن الانضباط الجماعي للتنظيم لم يُمسّ. وما زال أبو بكر البغدادي[٥] مسؤولا، وإن كانت تقارير تشير إلى أنه قد يكون مصابا. وتواصل مكاتب الأمن العام والشؤون المالية وتنسيق الهجرة واللوجستيات التابعة للتنظيم عملها، على غرار وكالة أعماق الإخبارية. وتباطأ النشاط الإعلامي في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ولكنه تعافى شيئا ما منذ ذلك الحين وبات مستقرا. وتحوّلت كفة ميزان النشاط الإعلامي من تنظيم الدولة الإسلامية الأم إلى الجماعات المنتسبة إلى التنظيم. ولا يزال النشاط الدعائي للتنظيم أضعف مما كان عليه حتى منتصف عام ٢٠١٧[٦].

٧ – وتوقف تقريبا تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية. لكن التدفق العكسي، وإن كان أبطأ من المتوقع، لا يزال يشكّل تحدياً خطيرا. ويبدو أن أفراد تنظيم الدولة الإسلامية المنتقلين يختبئون حيثما أمكن لهم، بقصد العودة إلى النشاط عندما تسمح الظروف بذلك. ولعل تثبيتا مؤقتا للوضع العسكري للتنظيم في شرق الجمهورية العربية السورية في مطلع عام ٢٠١٨ شجع أعدادا كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب على البقاء في منطقة النزاع[٧].

(٣) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٤) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٥) مدرج في القائمة باسم إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي (QDi.299).

(٦) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٧) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

٨ - وكان هناك انخفاض في تواتر الهجمات الإرهابية الموجهة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، بدأ في أواخر عام ٢٠١٧ واستمر في عام ٢٠١٨. وقد تكون هناك علاقة سببية بين هذا الانخفاض والهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية. وتعطل بعض عمليات الاندماج المقررة لعدد من الوحدات البيروقراطية. كما قُتل كثير من أنشط مدبري العمليات الإرهابية والعناصر المنفذة لها في هجمات استهدفتهم[٨].

٩ - ويرجح بقاء تنظيم الدولة الإسلامية الأم في العراق والجمهورية العربية السورية في الأجل المتوسط بسبب النزاع المستمر والتحديات المعقدة فيما يتصل بتحقيق الاستقرار. وفي الوقت نفسه، توجد أعداد كبيرة من المقاتلين المنتسبين إلى التنظيم في أفغانستان وجنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا وليبيا، وبدرجة أقل في سيناء واليمن والصومال ومنطقة الساحل. وتتفاوت أعداد المكوّن الأجنبي في صفوف تلك المجموعات حيث يوجد أكبر عدد منهم في أفغانستان (انظر S/2018/466). وهناك أيضا خلايا صغيرة في بلدان ومناطق أخرى. والخطر المتزايد لهذه الشبكة العالمية سيكون متنوعا وسيكون من الصعب التنبؤ به، بل وقد يتجلى في ترك أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية للتنظيم والانضمام إلى شبكات أخرى[٩].

١٠ - ويوجد نحو ألف مقاتل إرهابي أجنبي محتجزين حاليا في شمال الجمهورية العربية السورية. ويوجد ما يصل إلى ٠٠٠ ١٠ مقاتل محتجزين لدى حكومة العراق (يكون عددهم أكبر لو احتسب أفراد أسرهم). وقد يكون بعض النساء والأطفال الذين تركوا منطقة النزاع، والذين هم الآن رهن الاحتجاز، وقعوا ضحايا للاتجار والاسترقاق الجنسي على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية. وتقدر دول أعضاء أن الاتجار بالأشخاص والاسترقاق الجنسي لم يكونا قط مصدري دخل هامين لتنظيم الدولة الإسلامية، وتستدرك بأنها تفتقر إلى معلومات عن جوانب أخرى لهذه المسألة.

١١ - ولا تزال المواقع الأثرية في العراق والجمهورية العربية السورية عرضة للتنقيب غير القانوني والتدمير بسبب عدم قدرة السلطات المختصة على الإشراف على جميع تلك المواقع[١٠]. ويرجح أن يكون تنظيم الدولة الإسلامية جنى أموالاً باللجوء إلى الاتجار في القطع الأثرية الثقافية عندما كان في ذروة سيطرته الإقليمية، ولكن يصعب تحديد ما إذا كان خزن تلك القطع وما إذا كان لا يزال قادراً على تحقيق أرباح منها.

١٢ - ويمكن لتنظيم الدولة الإسلامية أن يحصل بسهولة على الأسلحة والمواد في المناطق ذات الحكم الضعيف التي ينشط فيها. ويتفوق التنظيم في تصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وفي تسليح الطائرات المسيرة من دون طيار (انظر S/2018/14، الفقرة ٩٠). وترى دول أعضاء أن أحد الأخطار التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون يتمثل في هذا النوع من الخبرة المكتسبة في مناطق النزاع. ويرجح أن يزيد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إذ يواصل التنظيم عودته إلى الأساليب التكتيكية غير النمطية.

باء - الاتجاهات الإقليمية

١ - الشرق الأوسط

١٣ - ولا يزال التنظيم في طور الانتقال من هيكل له صفات الدولة إلى شبكة سرية. ولم يعد يسيطر على أي مراكز حضرية هامة، لكنه استطاع في الوقت الراهن أن يحافظ على أراض في الجزء الشرقي من

(٨) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٩) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٠) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

محافظة دير الزور السورية، حيث لا يزال يهيمن على بعض القرى والبلدات الصغيرة. ويتمركز أساسا مقاتلوه، بمن فيهم ما تبقى من مقاتلين إرهابيين أجانب، على الجانب الشرقي من وسط وادي نهر الفرات، ويسيطر على أرض لها أهمية استراتيجية قرب الحدود مع العراق[١١]. ولا يزال التنظيم قادراً على شن هجمات داخل الأراضي السورية. وهو لا يسيطر تماما على أي إقليم في العراق، ولكنه لا يزال نشطا وكثير العدد.

١٤ - وألغى التنظيم المركزية في هيكل قيادته للحد من وقوع خسائر أخرى. وتقدر دول أعضاء أن العديد من أعضاء التنظيم عازمون على مواصلة القتال على الرغم مما تكبدوه من خسائر. ويختبئ آخرون الآن في الجمهورية العربية السورية والعراق وبلدان أخرى في المنطقة، وهو ما يمثل تهديدا محتملا داخل تلك البلدان وخارجها. وبعضهم اعتقلتهم قوات الحكومة السورية أو احتجزتهم كيانات مسلحة أخرى تقاتل التنظيم.

١٥ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية موجودا في أجزاء أخرى من الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في حلب[١٢]. ويستوعب مخيم الركبان في جنوب البلد حوالي ٨٠ ٠٠٠ مشرد داخلي، وهم يجتمعون بكثافة في منطقة جغرافية صغيرة. وأعرب بعض الدول الأعضاء عن قلقها إزاء خطر التشدد والتجنيد في المخيم، الذي يمكن أن تظهر فيه خلايا جديدة للتنظيم. ويرابط جيش خالد ابن الوليد الموالي لتنظيم الدولة الإسلامية (QDe.155) في درعا في أقصى الجنوب الغربي[١٣]. وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، نفذ تنظيم الدولة الإسلامية هجمات متعددة، بما في ذلك تفجيرات انتحارية في مناطق مأهولة بالمدنيين في السويداء في الجنوب الغربي، ما أسفر حسب التقارير عن مقتل وإصابة أكثر من ٢٠٠ شخص، واختطاف نساء وأطفال.

١٦ - ويصعب تحليل تمويل التنظيم إذ باتت مهامه الإدارية سرية، ولم يعد يسعى إلى حكم شعب وإقليم. وتقلصت احتياطياته المالية ولكنها لم تنضب، وتقدر إحدى الدول الأعضاء أن احتياطياته انخفضت إلى بضع مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة. وفي مطلع عام ٢٠١٨، فقد التنظيم قدرته على استخراج المواد الهيدروكربونية (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٩)، ولكن انخفاض وتيرة العمليات العسكرية ضده مكنه من استعادة إمكانية وصوله إلى بعض حقول النفط في شرق الجمهورية العربية السورية[١٤]. ونتيجة لذلك، ما زال النفط أحد مصادر إيرادات التنظيم. وهو يلجأ إلى أساليب بسيطة لاستخراج النفط من أجل استهلاكه الخاص وبيعه للسكان المحليين على السواء. ومن مصادر إيراداته الأخرى ابتزاز شبكات توزيع النفط، وفرض ”الضرائب“ على التجارة في المناطق التي يسيطر عليها وكذلك في المناطق المتنازع عليها، واختطاف أصحاب الأعمال التجارية المحليين للحصول على فدى ضئيلة نسبيا بالعملة المحلية[١٥].

(١١) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٢) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٣) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٤) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٥) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

١٧ - وعلى الرغم من الضـــرر الذي لحق بهياكل التنظيم البيروقراطية الشـــبيهة بهياكل الدولة، لا تزال التوجيهات المالية تصـــدر بانتظام عن القيادة المركزية[١٦]. وتشـــير التقارير إلى أن أعضـــاء تنظيم الدولة الإســـلامية قد اســـتثمروا في المنطقة ونفذوا إلى بعض القطاعات، من قبيل شـــركات البناء ومكاتب الصـــرافة [١٧] ومشـــاريع الزراعة ومصـــائد الأسماك والمشـــاريع العقارية، بما في ذلك الفنادق (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرتان ١٢ و ١٣). وهناك تخوف من قيام الميســـرين الماليين والشـــبكات المالية التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية بنقل عملياتهم إلى بلدان مجاورة[١٨].

١٨ - ولا يزال تنظيم الدولة الإســـلامية قادرا على توجيه الأموال عبر الحدود، غالبا عن طريق بلدان وســـيطة، إلى وجهتها النهائية. ويعتمد أســـاســـا على شـــبكات الحوالة ومؤســـســـات الخدمات المالية (وبعضـــها يعلم الصـــلة بالتنظيم وبعضـــها لا يعلم)، وكذلك على حاملي النقدية[١٩]. وعلاوة على ذلك، يبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية الأم يواصل دعم الكيانات المنتسبة إليه ماليا، وإن كان حجم هذا الدعم غير واضح ولعله آخذ في الانخفاض[٢٠].

١٩ - وفي اليمن، أفضـــى الاســـتقطاب الطائفي الذي أثارته الحرب مع الحوثيين إلى اجتذاب بعض المجندين إلى تنظيم الدولة الإســـلامية. غير أن دولا أعضـــاء تفيد بأن التنظيم لا يتحكم إلا في ٢٥٠ إلى ٥٠٠ فرد في اليمن، وهم يســـتهدفون أســـاســـا المســـؤولين من اليمن والإمارات العربية المتحدة. ويبدو أن وحشـــية التنظيم وأيديولوجيته المتطرفة العنيفة لا تســـهلان التجنيد في صـــفوف الســـكان اليمنيين، وهو أضعف من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية.

٢ - أفريقيا

(أ) شمال أفريقيا

٢٠ - يستمر وجود تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا في شكل خلايا حول طرابلس ومصراتة وصبراتة في الغرب، وفي غات والعوينات في الجنوب، وفي أجدابيا ودرنة في الشـــرق. وتتراوح تقديرات أعداد أفراد التنظيم بين ٠٠٠ ٣ و ٠٠٠ ٤ فرد، وهي أعداد تعززت بفعل انتقال بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب من العراق والجمهورية العربية الســـورية. ويؤدي انعدام الأمن في ليبيا إلى توفير ملاذات آمنة للإرهابيين، مما يؤثر بدوره على البلدان المجاورة. وإن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنحدرين من شمال أفريقيا يشكلون، بوجه خاص، تهديدا أوسـع نطاقا في المنطقة، وهم يزيدون القدرات التشـغيلية للشـبكات الإرهابية المحلية التي ينضمون إليها، سواء أكانت منتسبة إلى التنظيم أم غير منتسبة إليه.

(١٦) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٧) انظر، على سبيل المثال، الموجز الذي يسرد أسباب إدراج مكتب الكوثر لصرف العملات في القائمة (QDe. 157).

(١٨) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(١٩) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٠) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

٢١ - وتفيد التقارير بأن تمويل هذه الشبكات يستمد من ابتزاز السكان المحليين، واختطاف الأشخاص طلبا للفدية، وفرض الضرائب على طرق التهريب من جميع الأنواع. غير أنه لا يوجد دليل على أن الإرهابيين في شمال أفريقيا يشاركون بشكل مباشر في الاتجار بالمخدرات أو الأشخاص[٢١].

٢٢ - ويوجد عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق الجبلية في غرب تونس. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، قامت القوات المسلحة التونسية بالقضاء على عدة خلايا نائمة تابعة للتنظيم حول القصرين[٢٢]. ويرى بعض الدول الأعضاء أن جماعة أنصار بيت المقدس المنتسبة إلى التنظيم لديها ما يصل إلى ٠٠٠ ١ مقاتل في شمال سيناء بمصر. وقد وجهت عمليات عسكرية ضدها في شباط/فبراير ٢٠١٨، وهي لا تزال مستمرة.

٢٣ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يهدد علنا العمليات الانتخابية في شمال أفريقيا، بيد أنه لم يحقق نجاحا ملحوظا إلا في هجومه على مفوضية الانتخابات الليبية في طرابلس في أيار/مايو ٢٠١٨، وهو هجوم أودى بحياة ١٣ شخصا[٢٣].

(ب) غرب أفريقيا

٢٤ - تنشط جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في الغالب في منطقة الحدود بين مالي والنيجر[٢٤]. وتأثير هذه الجماعة أقل من تأثير جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وهي ائتلاف موالٍ لتنظيم القاعدة يضم جماعات إرهابية في المنطقة[٢٥]، وقد شن هجمات وأطلق حملات دعاية ضد المصالح الفرنسية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من المصالح الدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨[٢٦]. غير أن جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى تشاطر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هدفها المتمثل في زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل ومنع أي عملية تهدف إلى استعادة الحياة الطبيعية، بغرض الحفاظ على حرية الحركة في الشمال والقدرة على الوصول إلى طرق التهريب[٢٧]. وقد يؤدي الضغط الراهن على جماعة الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، والافتقار إلى الدعم من جانب القيادة المركزية لتنظيم الدولة، إلى إفراز تعاون أوثق مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، ولكن ليس الاندماج معها[٢٨]. وفي بوركينا فاسو، يتماهى فصيل من أنصار الإسلام مع الجماعة[٢٩].

---

(٢١) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٢) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٣) ملاحظات غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى مجلس الأمن في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨.

(٢٤) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٥) الجماعات المنضوية في الائتلاف هي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDe. 014)، وحركة أنصار الدين (QDe. 135)، وتنظيم المرابطين (QDe. 141)، وجبهة تحرير ماسينا (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرة ٣٢).

(٢٦) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٧) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٨) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٢٩) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

٢٥ - أما ولاية غرب أفريقيا التابعة للدولة الإسلامية فهي أكبر بكثير من الجماعة وهي المجموعة المهيمنة في منطقة حوض بحيرة تشاد. وقد اختطفت ١١١ تلميذة من بلدة دابشي النيجيرية في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ وأطلقت سراحهن في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ مقابل فدية كبيرة. وبالنظر إلى حجمها، ومواردها المالية الآن، يقدر أنها تشكل التهديد الرئيسي من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا[٣٠].

(ج) **شرق أفريقيا**

٢٦ - تظل الجهات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال ضعيفة، بموارد وقدرات محدودة. ورغم القيود الحالية للتنظيم، فإنه لا يزال يسعى إلى بلوغ هدفه الاستراتيجي المتمثل في توسيع نطاق وجوده في الصومال. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن عبد القادر مؤمن (غير مدرج في القائمة)، وهو زعيم التنظيم في بونتلاند، ما فتئ يُجري محادثات مع مقاتلين محليين بشأن اعتزامه تدعيم الخلايا القائمة وكسب ولاء المقاتلين المحليين. وترى دول أعضاء أن الصومال، رغم الصعوبات الحالية لتنظيم الدولة الإسلامية، يشكل خيارا مواتيا للعمليات المقبلة.

٢٧ - ومصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال محدودة، ولم يعد الأسلوب التكتيكي الأولي المتمثل في الهجوم على نقاط لإمداد، بما فيها الموانئ، والاستيلاء عليها أمرا ممكنا. ولذلك، انتقل التنظيم في الصومال إلى مباشرة أنشطة إجرامية مثل السلب لتكملة الدعم المحدود الذي يتلقاه من تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن في شكل نقود وأسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة (انظر S/2018/14، الفقرة ٤٢).

٢٨ - وأفاد بعض الدول الأعضاء في المنطقة بانتقال مقاتلين إرهابيين أجانب من أراضيها إلى الصومال، وبوجود منتقلين من مناطق نزاع أخرى يحاولون عبور أراضيها من خلال استغلال الحدود الحالية السهلة الاختراق. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت دول أعضاء بأن تنظيم الدولة الإسلامية يقوم بالتجنيد ونشر الفكر المتشدد في شرق أفريقيا أساسا من خلال وجوده على شبكة الإنترنت.

٣ - **أوروبا**

٢٩ - ظلت سلطات الدول الأعضاء في أوروبا قلقة إزاء التهديد الإرهابي في مطلع عام ٢٠١٨، رغم أن وتيرة الهجمات والمخططات التي تم تعطيلها كانت دون ما كانت عليه في عام ٢٠١٧. وكان الأفراد الضالعون في الكثير من الأنشطة الإرهابية أفراد من ذوي السوابق الجنائية، لكنهم ليسوا متابعين سابقا بجرائم أمنية خطيرة. واستخدمت في الهجمات في الغالب وسائل رخيصة وغير متطورة، مثل السكاكين والمركبات، ولكن هذه الهجمات كانت عالية الأثر لتعمد ارتكابها في مناطق مدنية مكتظة. وكانت هناك أيضا زيادة في استخدام أو محاولة استخدام مادة بروكسيد الأسيتون المتفجرة[٣١].

٣٠ - ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية حث أنصاره في أوروبا، عبر وسائط التواصل الاجتماعي، على شن هجمات في بلدان إقامتهم. وأصبح كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠١٨ موضع تركيز أنشطة الدعاية التي تسعى إلى دفع أفراد منعزلين أو مجموعات صغيرة إلى ارتكاب هجمات خلال هذه المسابقة.

---

(٣٠) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣١) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

ويواصـــل التنظيم نشـــر مختلف أســـاليب تنفيذ الهجمات، وكذلك التعليمات المتعلقة بصـــناعة القنابل والسترات المتفجرة. وقد تحول الاتجاه السائد مؤخرا من الهجمات الموجهة والهجمات التي يساعد التنظيم على تنفيذها إلى الهجمات المستوحاة من فكر التنظيم، وذلك نتيجة جلية لنضوب قدرات تنظيم الدولة الإسلامية على تنفيذ العمليات الخارجية. غير أن تنظيم الدولة الإسلامية أظهر في الآونة الأخيرة اهتماما بهجمات أكثر تطورا، بما في ذلك الهجمات باستخدام المواد الكيميائية أو الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يتم التحكم فيها من بعد(٣٢).

٣١ - وأشارت الدول الأعضاء إلى أن تدفقات العائدين والمنتقلين من العراق والجمهورية العربية السورية لم تتبدى بالدرجة المتوقعة، ولكن الغالبية العظمى من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين نجحوا في مغادرة منطقة النزاع قد عادوا إلى الوطن بدلا من الانتقال إلى مكان آخر. وفي هذا الصدد، فإن التدابير المتخذة من جانب الدول الأعضاء التي حالت إلى حد كبير دون السفر مرة أخرى إلى العراق والجمهورية العربية السورية قد أسفرت عن مشكلة مختلفة، إذ تحوّل المقاتلون الإرهابيون الأجانب إلى ''مسافرين محبطين''. وكان لتنظيم الدولة الإسلامية آلاف من هؤلاء الأنصار النشطين على شبكة الإنترنت والذين يمكن أن تجندهم الشـبكات الإرهابية. وعلى الرغم من الضـعف الذي أصـاب تنظيم الدولة الإسـلامية الأم، وانخفاض نوعية دعايته، فإن الكم الكبير من الرسائل التي يرسلها باستخدام وسائل التشفير التجارية ما زال له أثر تمكيني كبير في مجالات نشر الفكر المتشدد والتجنيد والتدريب(٣٣).

٣٢ - ويمثل انشـر الفكر المتشـدد في السـجون الأوروبية شـاغلا متناميا لدى السـلطات. وفي الوقت نفســه، فإن بعض المدانين قبل ســنوات بجرائم إرهابية ســيفرج عنهم قريبا، وقد أحبطت بالفعل بعض المخططات التي حيكت في السجن. وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، اغتنم أحد السجناء المتشددين فرصة الإفراج المؤقت عنه لقتل اثنين من أفراد الشرطة وأحد المارة في مدينة لييج البلجيكية(٣٤).

٣٣ - وأكدت الدول الأعضاء التحدي المعقد الذي تشكله النساء العائدات من مناطق النزاع. فرغم اقتصار دور الكثير من النساء على الأعباء المنزلية، ووقوع بعضهن ضحايا للاسترقاق الجنسي، فقد شارك بعضـــهن بنشـــاط في تجنيد المقاتلين على وســـائط التواصـــل الاجتماعي، وتلقى بعضـــهن تدريبات على استخدام الأسلحة، وشارك بعضهن في القتال. وأكدت الدول الأعضاء أن الأطفال العائدين يشكلون تحديا أكثر تعقيدا لدوائر إنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية، وليس واضـــحا ما هو الخطر الذي قد يشكلونه. ومن الأمور غير الواضحة تحديد خلفية وجنسية بعض الأطفال الذين يولدون في مناطق النزاع. وقد تعرّض الكثير منهم إلى الأيديولوجيات المتطرفة العنيفة، وشـــارك بعضـــهم في مقاطع فيديو دعائية، وشارك بعضهم في القتال وأعمال العنف.

٤ - وسط وجنوب آسيا

٣٤ - في أفغانستان، واصل تنظيم الدولة الإسلامية محاولاته الرامية إلى توسيع نطاق وجوده، على الرغم من الضغط الذي تمارسه قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، والتحالف الدولي، وحركة طالبان. ويسجل

(٣٢) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣٣) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣٤) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

أقوى وجود للتنظيم حاليا في ولايتي كونار ونانغارهار، كما ينشـــط التنظيم في ولاية جوزجان وغيرها من ولايات الشمال. ووصل إلى كابل واتسع نطاقه حولها، وارتكب فظائع طائفية مثيرة ومدمرة، وقام بهجمات ضد أهداف كل من الحكومة وحركة الطالبان خلال وقف إطلاق النار أثناء عيد الفطر[٣٥].

٣٥ - ومثلما ورد ذكره في التقرير التاسـع لفريق الدعم التحليلي ورصـد الجزاءات (انظر S/2018/466، الفرع الثالث)، فإن القوة العددية لتنظيم الدولة الإسـلامية في أفغانسـتان وطبيعة التهديد الخارجي الذي يمكن أن يصدر عن وجوده فيها، كان محل كثير من النقاش بين الدول الأعضاء. ولم يكن هناك أي توافق جديد في المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء بما يفضي إلى تغيير كبير في الآراء الرئيسية الواردة في ذلك التقرير ومؤداها أن تنظيم الدولة الإسلامية لديه حوالي ٤ ٠٠٠ عضو في أفغانستان، بما في ذلك ما يصل إلى ١ ٠٠٠ عضو في شمال أفغانستان (مع احتمال تنامي هذين العددين)؛ وأن زعيمه في أفغانستان هو أبو سيد باجوري (غير مدرج في القائمة) في نانغارهار؛ وأن معظم أعضائه وقادته كانوا أعضاء سابقين في حركة طالبان باكستان (QDe.132)؛ وأنه قد يمثل تهديدا محتملا للدول الأعضاء في وسط آسيا.

٣٦ - وأفادت إحدى الدول الأعضـاء أن بعض المخططات الأخيرة التي تم اكتشـافها وتعطيلها في أوروبا كان مصدرها تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان. وأفادت دولة عضو أخرى بأن تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانسـتان كان مسـؤولا عن هجوم واحد على الأقل في كشـمير. وإلى جانب إنشـاء كيانات في أرجاء أفغانستان، يبقي تنظيم الدولة الإسلامية على هدف الإضرار بمصالح البلدان الأخرى في المنطقة.

٣٧ - ويعتبر أن التهديد الإرهابي المنطلق من أفغانسـتان إلى وسـط آسيا آخذ في التزايد. وتتزايد أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينتقلون من العراق والجمهورية العربية السـورية إلى أفغانسـتان، والذين يجلبون معهم مهاراتهم في التعامل مع الأســلحة والأجهزة المتفجرة اليدوية الصـــنع ومعارفهم المتعلقة بالأساليب التكتيكية العسكرية. ولدى بعضهم صلات بجماعات إجرامية. وغالبا ما يشعر مقاتلو وسط آسيا بالارتياح للانتقال إلى صفوف الأفغان من إثنيتي الأوزبيك والطاجيك[٣٦].

٥ - جنوب شرق آسيا

٣٨ - تعرضـت إندونيسـيا في أيار/مايو ٢٠١٨ لموجة من الهجمات القاتلة. وقام أعضــاء من جماعة أنصـــار الدولة[٣٧]، وهي شـبكة محلية مرتبطة بتنظيم الدولة الإســلامية تتألف من خلايا يقودها الزعيم الروحي عُمان روشمان (QDi.407)، بخطوة غير مسبوقة باستخدام كامل أسرهم في ثلاث عمليات[٣٨]. وفي ١٣ أيار/مايو، نفذت أسـرة من سـتة أفراد، منهم فتاة تبلغ من العمر تسـع سـنوات، ثلاث عمليات تفجير انتحارية ضد كنائس مسيحية في سورابايا، وفي ١٤ أيار/مايو، أقدمت أسرة من خمسة أفراد على تفجير قنابل بواسطة دراجتين ناريتين عند مدخل مقر الشرطة المحلية في سوارابايا، مما أدى إلى مقتل جميع المفجرين باستثناء فتاة في سن الثامنة[٣٩]. وفي ١٣ أيار/مايو أيضا، كانت أسرة أخرى من ستة أفراد تعدّ

(٣٥) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣٦) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣٧) انظر S/2018/14Rev.1، الفقرة ٥٦ و A/S/2017/573، الفقرة ٦٢.

(٣٨) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٣٩) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

قنابل بالقرب من سيدوارجو عندما انفجرت إحداها قبل أوانها وأسفرت عن مقتل اثنين من أفراد الأسرة[٤٠]. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجمات الناجحة من خلال منبره الإعلامي ”أعماق“، ولكن يبدو أنه لم يؤدِّ دوراً مباشراً فيها. غير أنه معلوم أن الأسر الثلاث تعرف بعضها البعض[٤١]. ويساور الدول الأعضاء قلق إزاء إمكانية اعتماد تنظيم الدولة الإسلامية طريقة عمل جديدة تُستَخدَم فيها الأسر، بما في ذلك النساء والأطفال، في عمليات التفجير الانتحارية[٤٢].

٣٩ - وفي الفلبين، رغم الخسائر التي تكبدتها الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية أثناء حصار مدينة مراوي في عام ٢٠١٧ (انظر S/2018/14/Rev.1، الفقرتان ٥٨ و ٥٩)، لا يزال الخطر الإرهابي شديدا في مينداناو. وتشير التقارير إلى أنه يُعاد تجميع ما تبقى من الشبكة وتنشيط معسكرات التدريب، وتُستأنف عمليات تجنيد مئات الأتباع داخل الفلبين وخارجها على حد سواء[٤٣]. وإضافة إلى ذلك، تدل عمليات الاعتقال التي تلت حوادث مراوي - والتي طالت مقاتلين إرهابيين أجانب من أصول خارج جنوب شرق آسيا سافر بعضهم إلى الفلبين باستخدام وثائق مسروقة أو مزورة و/أو باتباع طرق سفر متقطعة - على أن منطقة جنوب الفلبين لا تزال وجهة ونقطة عبور للمقاتلين الإرهابيين الأجانب من خارج المنطقة. والفرصة التي تتيحها هذه المنطقة للمقاتلين للاشتراك في القتال، إلى جانب توافر الأسلحة النارية على الصعيد المحلي، تسهم في هذه الظاهرة[٤٤].

٤٠ - وتتألف الجماعة المحلية المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، المعروفة باسم تنظيم الدولة الإسلامية - الفلبين، من عدة جماعات، منها فرع جماعة أبو سياف في باسيلان (QDe.001)[٤٥]. ولكن بعد وفاة اسنيلون توتوني هبيلون (QDi.204) في مراوي، أصبح انتساب تلك الجماعة لتنظيم الدولة الإسلامية أقل وضوحاً، إذ نأى الكثير من الأعضاء بأنفسهم عن التنظيم وزادوا تركيزهم على الأنشطة الإجرامية من أجل جمع الأموال بدلاً من التركيز على الأيديولوجية[٤٦]. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، لم يحدد أي بديل لهبيلون في منصب القائد العام لتنظيم الدولة الإسلامية في جنوب شرق آسيا[٤٧].

٤١ - وأبرزت العمليات الأخيرة للدول الأعضاء لتحديد الأسماء التي تدرج في قائمة الجزاءات دور الوسطاء الذين يسهلون مهام التمويل وشراء الأسلحة والتدريب في إطار شبكة تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب شرق آسيا؛ كما بيّنت الصلات القائمة فيما بين النشطاء الإقليميين، وكذا بين النشطاء الإقليميين والقيادة المركزية لتنظيم الدولة الإسلامية[٤٨] فعلى سبيل المثال، يسر الوسطاء التحويلات المالية

---

(٤٠) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٤١) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٤٢) كان قد ألقي القبض سابقاً على نساء كنّ سينفذن تفجيرات انتحارية في إندونيسيا. انظر Institute for Policy Analysis of Conflict, “Mothers to bombers: the evolution of Indonesian women extremists”, 31 January 2017.

(٤٣) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٤٤) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٤٥) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٤٦) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٤٧) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(٤٨) United States Department of the Treasury, “Treasury sanctions ISIS-Philippines facilitator for terror support”, 30 April 2018; and “Treasury Sanctions ISIS facilitators across the globe,” 9 February 2018.

من تنظيم الدولة الإسلامية الأم إلى الجماعات المنتسبة في الفلبين؛ وقاموا بالترتيبات لإجراء التدريب على المتفجرات والأسلحة النارية لفائدة مجندي جماعة أنصار الدولة من إندونيسيا في مخيمات بالفلبين. وقد لا يزال بوسع الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين أن تستفيد من ملايين الدولارات التي نهبتها من مصارف ومنازل في مراوي[٤٩].

ثالثا - آخر المستجدات على صعيد إجراءات التصدي للخطر المتغير

ألف - لمحة عامة

٤٢ - منذ تقريري السابق (S/2018/80)، واصلت الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تعزيز وصقل وتشجيع الاستخدام الفعال للأدوات والتدابير الرامية إلى التصدي للخطر المتغير الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الجهات المنتسبة إليه والمناصرة له والمقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون أو المنتقلون إلى ساحات أخرى.

٤٣ - ويتضمن التقرير الذي قدمته إلى الجمعية العامة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ وفقا لقرار الجمعية ٧٠/٢٩١ (A/72/840)، عرضا مفصلا للأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى أوائل عام ٢٠١٨ لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٤٤ - وبذلت جهود متواصلة لتعزيز الاتساق والتنسيق والفعالية في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، وقعت اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب (انظر A/72/840، المرفق الثالث) بوصفه إطار متفقا عليه مع رؤساء كيانات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الجمارك العالمية، من أجل تعزيز العمل المشترك في جهود مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٩٥ (٢٠١٧)، أعد مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقريرا مشتركا يؤكد شراكتهما الوثيقة في دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الإطار الدولي لمكافحة الإرهاب ويحدد الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها لضمان إدماج توصيات المديرية التنفيذية وتحليلاتها في عمل مكتب مكافحة الإرهاب في مجال تقديم المساعدة التقنية. وقد نظر في التقرير المشترك كل من لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب والجمعية العامة (انظر S/2018/435 و A/72/840)

٤٦ - كما عزز مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية تعاونهما من خلال إجراء مشاورات ثنائية مشتركة رفيعة المستوى في المناطق الأكثر تضررا من الإرهاب والتطرف العنيف، تهدف إلى زيادة إبراز أنشطتهما وحشد الدعم من مقدمي المساعدة التقنية والجهات المانحة.

٤٧ - وفي ٦ و ٧ آذار/مارس ٢٠١٨، أجرى رئيسا مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية مشاورات ثنائية مشتركة رفيعة المستوى في العراق، ركزت على التقدم الذي أحرزه هذا البلد في تلبية الاحتياجات الست عشرة ذات الأولوية في مجال بناء القدرات التي حددتها لجنة مكافحة الإرهاب وأيدتها

(٤٩) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

الحكومة العراقية في عام ٢٠١٥. وركزن بعثة استطلاع مشتركة، أوفدت إلى البلد في الفترة من ١ إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٨، على الأولويات المحددة في مجال بناء القدرات.

٤٨ - وفي الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، زار رئيسا مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية منطقة وسط آسيا لاستعراض التقدم المحرز عملا بخطة العمل المشتركة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا واستكشاف مجالات التعاون الممكنة مع الدول الأعضاء في المنطقة في المرحلة المقبلة من الخطة. وسيواصل مكتب مكافحة الإرهاب تعاونه الوثيق مع المديرية التنفيذية، بما في ذلك متابعة للزيارة التقييمية التي قامت بها اللجنة إلى جميع الدول الخمس في وسط آسيا، لضمان استجابة المساعدة التقنية المقدمة للتوصيات المنبثقة عن الزيارة واستهدافها للاحتياجات ذات الأولوية في كل دولة. وقد اشترك مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية في تقديم إحاطة إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن الزيارة المشتركة إلى وسط آسيا.

٤٩ - وواصلت هيئات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أيضا إيلاء الأولوية لجهودها الرامية إلى التصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أنجز مكتب مكافحة الإرهاب، بالتشاور مع المديرية التنفيذية وبالعمل من خلال الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، آخر استكمال لخطة الأمم المتحدة التنفيذية لبناء القدرات لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وتتألف الخطة التنفيذية الحالية من ٤٠ مشروعا، سينفذها ١٢ كيانا من كيانات الأمم المتحدة. ويركز أكثر من ٢٠ من المشاريع الأربعين تحديدا على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين(٥٠).

باء - مكافحة تمويل الإرهاب

٥٠ - يواصل تنظيم الدولة الإسلامية تكييف أساليب العمل والتمويل التي يتبعها. فتحوله من كيان إقليمي إلى شبكة سرية جعل الكشف عن تدفقات التمويل أكثر صعوبة. لذا لا يزال يتعين على الدول الأعضاء أن تعزز قدراتها في مجال الاستخبارات المالية واستخدامها لأدوات مكافحة تمويل الإرهاب.

٥١ - وقد شارك رئيسا مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل داعش وتنظيم القاعدة (”لا أموال للإرهاب“) الذي نظمته الرئاسة الفرنسية في باريس في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. واعتمد المشاركون خريطة طريق سياسية لمساعي مكافحة تمويل الإرهاب على الصعيد العالمي سلطوا فيها الضوء على جملة أمور منها ضرورة توفير المزيد من الدعم للدول التي ثبت وجود أوجه قصور استراتيجي في تنفيذها لمعايير مكافحة تمويل الإرهاب، وأقروا بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥٢ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، عقد فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا دورة خاصة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، عملا بالتوصية المديرية التنفيذية. وأبرزت هذه الدورة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء المشاركة في فريق العمل في سبيل تنفيذ تدابير مكافحة تمويل

(٥٠) وفقا للقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، عممت الصيغة المستكملة للخطة على الدول الأعضاء والهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية. وهي متاحة أيضا على بوابة شبكة مكافحة الإرهاب التي يتعهدها مكتب مكافحة الإرهاب، إلى جانب صحائف التقييم للمشاريع المنجزة بالفعل في إطار الخطة.

الإرهاب تنفيذا فعالا، وأهمية إجراء تقييم إقليمي لمخاطر تمويل الإرهاب. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية مع الفريق العامل من أجل تحقيق ذلك.

٥٣ - وتظل مخاطر كبيرة واردة تتمثل في إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة وطرائق الدفع لأغراض تمويل الإرهاب، ولا سيما أن بعض الأدوات المالية الجديدة لا تزال غير منظمة في العديد من الدول الأعضاء. وفي إطار زيارات التقييم التي قامت بها لجنة مكافحة الإرهاب، واصلت المديرية التنفيذية إجراء محادثات مع الحكومات المضيفة بشأن المخاطر المتصلة بالأدوات المالية الجديدة، بما في ذلك جمع الأموال عن طريق الإنترنت. ومن ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، شاركت المديرية التنفيذية في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقدمت إلى منتدى خبراء مكافحة الإرهاب الذي أنشأته مجموعة العمل إحاطة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٤ - وتواصل المديرية التنفيذية تشجيع الأخذ بآليات تجميد الأصول وتنفيذها بفعالية عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). فبناء على طلب تونس، شاركت المديرية التنفيذية في حلقة عمل للخبراء بشأن آليات تجميد الممتلكات والأصول الإرهابية نظمها الاتحاد الأوروبي (في إطار مشروع مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وفرنسا. وتعمل المديرية التنفيذية مع مكتب مكافحة الإرهاب حاليا على وضع مبادرة مشتركة تهدف إلى مساعدة تونس في تفعيل آلية تجميد الأصول التي أنشأتها.

الجريمة المنظمة

٥٥ - على نحو ما أبرز البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/PRST/2018/9)، تظل الصلة القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب صلة تطرح تحديا له أبعاد معقدة. وتولي المديرية التنفيذية اهتماما متزايدا لهذه الصلة وإلى الضلوع المحتمل للجماعات الإرهابية في أنشطة إجرامية تستهدف جمع الأموال. وقد لاحظت بعض الدول التي زارتها المديرية تقاربا متزايدا بين أنشطة التمويل التي يباشرها تنظيم الدولة الإسلامية وأنشطة التمويل التي تقوم بها الجماعات الإجرامية المنظمة العاملة على الخصوص في منطقة الساحل وجنوب شرق آسيا.

٥٦ - ووفقا لقراري مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٨ (٢٠١٧)، تعزز المديرية التنفيذية أيضا جهودها من أجل إدراج مسألة الاتجار بالأشخاص - عندما يرتكب في دعم الإرهاب، بما في ذلك لأغراض تمويل الإرهاب - في حوارها مع الدول الأعضاء، ولا سيما في إطار زيارات التقييم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انضمت المديرية التنفيذية إلى فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهو منتدى للسياسات مكلف من قبل الجمعية العامة بتحسين التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، لتيسير اتباع نهج كلي وشامل إزاء منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

٥٧ - وبالنظر إلى الطابع المعقد للموضوع والمعلومات المحدودة المتاحة حاليا، تدرس المديرية التنفيذية مسألة الصلة بين الإرهاب والاتجار بالبشر. وقد وجهت المديرية التنفيذية في نيسان/أبريل ٢٠١٨ استبيانا إلى جميع الدول الأعضاء، عن طريق بعثاتها الدائمة في نيويورك، تلتمس فيه معلومات عن الصلات القائمة بين هاتين الظاهرتين. وأشجع الدول الأعضاء التي لم ترد بعد على هذا الاستبيان على أن تفعل ذلك.

٥٨ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز قدرات المهنيين في مجال التراث الثقافي ومع السلطات المكلفة بإنفاذ القانون في الدول التي تشهد نزاعات والدول المعنية ذات الصلة من أجل المساعدة في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية بوصفه مصدرا لتمويل الإرهاب. ويشمل هذا التعاون مبادرات ترمي إلى التشجيع على بذل العناية الواجبة في معاملات سوق الأعمال الفنية، وتبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بإجراءات تبادل الممتلكات الثقافية، وتدريب الأخصائيين في مجال مكافحة نهب التحف الثقافية والاتجار غير المشروع بالقطع الأثرية.

جيم - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

٥٩ - أقر مجلس الأمن في قراره ٢٣٩٦ (٢٠١٧) عدة متطلبات جديدة فيما يتعلق بتعزيز أمن الحدود. وبناء على ذلك، شهدت الأشهر الستة الماضية تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين استخدام الدول الأعضاء ذات الصلة والإنتربول والهيئات الدولية الأخرى للبيانات البيومترية وتبادلها على نحو مسؤول، وتعزيز اعتماد وتنفيذ نظامي سجلات أسماء الركاب والمعلومات المسبقة المتعلقة بالركاب.

٦٠ - وتتواصل المديرية التنفيذية بشكل منهجي مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل تقييم مستوى تنفيذ نظم المعلومات المسبقة المتعلقة بالركاب، وجمع الممارسات الجيدة في هذا الصدد. وحتى الآن، استحدثت ٦٦ دولة تدابير تفرض على شركات الطيران تقديم المعلومات المسبقة عن الركاب وفقا لمعيار منظمة الطيران المدني الدولي لعام ٢٠١٧ بشأن المعلومات المسبقة عن الركاب. غير أن الدول الأعضاء لا يملك إلا القليل منها الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه النظم بفعالية. لذا سيلزم تقديم المزيد من المساعدة التقنية لضمان توسيع نطاق استخدام هذه التكنولوجيات.

٦١ - ووضع الفريق العامل المعني بإدارة الحدود وإنفاذ القانون التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مصنفا للممارسات الموصى بها فيما يتعلق باستخدام البيانات البيومترية وتبادلها بمسؤولية في مكافحة الإرهاب[٥١]. وسيعقب وضع هذه المصنف تنظيم مجموعة من أنشطة التوعية على الصعيد الإقليمي، بتمويل من مكتب مكافحة الإرهاب بشراكة مع معهد البيانات البيومترية، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والإنتربول، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والقطاع الخاص من أجل دعم جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المبذولة في استخدام البيانات البيومترية بروح المسؤولية والامتثال التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييره.

٦٢ - وعلى الرغم من أن تطور التكنولوجيات المتقدمة المتواصل في مجال كشف هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من الأفراد المرتبطين بالإرهاب يبعث على التشجيع، لا تزال العديد من التحديات مطروحة، لا سيما فيما يتعلق بضرورة كفالة اتسام استراتيجيات إدارة الحدود بالشمول وامتثالها لحقوق الإنسان ومراعاتها للاعتبارات الجنسانية. وقد زادت هذه التحديات تفاقما إلى حد كبير بسبب مستويات التشريد القسري غير المسبوقة على الصعيد العالمي[٥٢].

(٥١) متاح في الرابط التالي: www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2018/06/Compendium-biometrics-final-version-LATEST_18_JUNE_2018_optimized.pdf.

(٥٢) انظر: www.unhcr.org/en-us/figures-at-a-glance.html.

٦٣ - ومن ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نظم مكتب مكافحة الإرهاب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل إقليمية في جنوب شرق آسيا في إطار وحدة تدريبية لموظفي أمن الحدود في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. وشاركت سبع دول أعضاء في حلقة العمل التي تناولت عدة جوانب من أمن الحدود وإدارتها، بما في ذلك الاعتراض، والمساعدة الفورية، والفرز، والمقابلات، والاحتجاز، والإعادة.

٦٤ - والنساء والفتيات معرضات بصفة خاصة لأعمال الاستغلال والاتجار والعنف الجنسي والجنساني التي ترتكبها الجماعات الإرهابية. ومن المهم أن تكثف الدول الأعضاء جهودها في هذا المجال، بسبل منها إعداد وتنظيم دورات تدريبية مراعية للاعتبارات الجنسانية لأجل المسؤولين عن أمن الحدود وإنفاذ القانون، وزيادة عدد النساء في الوكالات المعنية بشؤون الحدود وإنفاذ القانون، وضمان تخصيص ما يكفي من الموظفين والمرافق لتكييف الاستجابة مع ما يناسب احتياجات ضحايا الإرهاب من الإناث، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦)، وكفالة تحديد هوية المقاتلات الإرهابيات الأجنبيات بفعالية أكبر.

٦٥ - ولا يزال هناك نقص في البيانات المتعلقة بالأشخاص ممن تم استبعادهم من التمتع بمركز اللاجئ بسبب الاشتباه في وجود صلات لهم بالإرهاب، وبالتدابير المتخذة على إثر استبعادهم. وهذا النقص في البيانات يمكن أن يعرقل تحليل فعالية التدابير المتخذة في مثل هذه الحالات. وثمة حاجة أيضا إلى أن تضع الدول الأعضاء إجراءات تنفيذية موحدة فيما يخص جمع المعلومات بشكل قانوني عن مثل هذه الحالات وإتاحة المعلومات مع دول أخرى، في إطار الامتثال التام للقوانين والمعايير الدولية.

٦٦ - وتظل حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية شاغلا من الشواغل ذات الأولوية، لا سيما بالنظر إلى استمرار الهجمات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية ومناصروه ضد الأهداف القليلة المناعة. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤١ (٢٠١٧)، وضعت مبادرات لتحديد الممارسات الجيدة في هذا المجال وتعزيز تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء. وأصدر الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بحماية الهياكل الأساسية الحيوية، بما في ذلك شبكة الإنترنت والأهداف المعرضة للخطر وأمن السياحة التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٨ مصنفا للممارسات الجيدة في مجال حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية[٥٣]. وتتعاون المديرية التنفيذية أيضا مع القطاع الخاص فيما يتعلق بهذه المسألة، حيث شاركت على الخصوص في ترأس الأعمال ذات الصلة بهذا الموضوع في المنتدى الاقتصادي العالمي، وروجت لفكرة ضرورة حماية الهياكل الأساسية الحيوية في المنتدى وفي سياق أنشطة حوار مكافحة الإرهاب في تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات في آسيا الذي بادرت به المديرية التنفيذية.

٦٧ - وكما أشير في تقريري السابق (انظر S/2018/80، الفقرة ٢٨)، تشكل مواصلة نشر المعلومات بواسطة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عن جملة أمور، منها أساليب تنفيذ الهجمات الإرهابية وتركيب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، تحديات كبيرة أمام وكالات إنفاذ القانون. فقد أدى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل تنظيم الدولة الإسلامية إلى مقتل وإصابة عدد لا يعد ولا يحصى من المدنيين، ويرجح أن يتزايد استخدامها، كما أشير إلى ذلك أعلاه (انظر الفقرة ١٢). والأمم المتحدة

(٥٣) متاح في الرابط التالي: www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2018/06/Compendium-CIP-final-version-120618_new_fonts_18_june_2018_optimized.pdf.

تقدم الدعم إلى الدول الأعضاء المتضررة في مجال مكافحة الألغام من أجل التخفيف من حدة التهديد الذي تشكله هذه الأجهزة. وتساعد دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام حاليا حكومة العراق على إبطال مفعول هذه الأجهزة المزروعة في مدينة الموصل القديمة وإزالتها من أجل تيسير جهود الإنعاش والإصلاح والتعمير.

دال - التعاون القضائي الدولي

٦٨ - تواصل الدول الأعضاء إحراز التقدم في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي الدولي. بيد أن مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين لا تزال تشكل تحديا كبيرا لنظم العدالة الجنائية. ذلك أن المدعين العامين والمحققين أصبح يطلب منهم بشكل متزايد النظر في قضايا معقدة تتطلب معرفة متخصصة في قانون الأعمال الخيرية والشؤون المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن فهم طائفة من تقنيات التحري الخاصة المتاحة، بما في ذلك أثناء التحقيق في قضايا العنف الجنسي والجنساني والمحاكمة بشأنها، في إطار الاحترام التام للقانون الدولي ذي الصلة والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٦٩ - ويطلب مجلس الأمن من الدول الأعضاء تعزيز نظمها في مجال جمع المعلومات والأدلة ومعالجتها وحفظها وإتاحتها (انظر قرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، الفقرة ٢٠). وغالبا ما لا تتاح للممارسين المدنيين القضائيين والمعنيين بإنفاذ القانون في البيئات الشديدة المخاطر، مثل حالات النزاع وحالات ما بعد النزاع، إلا قدرة محدودة على إجراء التحقيقات الميدانية. ولذلك يمكن أن يؤدي الجهاز العسكري دورا بالغ الأهمية في جمع الأدلة وحفظها وإتاحتها بشكل قانوني. وتعمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع أعضاء الأفرقة العاملة ذات الصلة التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب (لاهاي)، على وضع مبادئ توجيهية للأمم المتحدة تشمل توصيات بشأن سبل كفالة قبول الأدلة التي يجمعها الجهاز العسكري أمام المحاكم، بوسائل منها ضمان سلسلة حيازتها والامتثال التام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٧٠ - وتتمثل مسألة ملحة أخرى تواجه المدعين العامين الذين يعملون في مجال المساعدة القانونية المتبادلة في الحاجة إلى طلب الأدلة الرقمية من مقدمي خدمات الاتصالات المطالبين بوضع إجراءات وآليات مناسبة للرد بسرعة على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة من الدول الأعضاء. وتواصل المديرية التنفيذية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والرابطة الدولية للمدعين العامين العمل على وضع دليل عملي يتعلق بطلب الأدلة الإلكترونية وجمعها، من جهات منها مقدمو خدمات الاتصالات التابعين للقطاع الخاص، حيث عقد اجتماعان لأفرقة الخبراء في فيينا في شباط/فبراير وحزيران/يونيه ٢٠١٨، ونظمت مناسبة للاتصال مع القطاع الخاص في تموز/يوليه ٢٠١٨ في منطقة وادي السيليكون في الولايات المتحدة.

٧١ - وتبادل المعلومات واستخدام التكنولوجيا وقواعد البيانات يؤديان دورا رئيسيا في منع الإرهاب. غير أن جمع وتحليل وتخزين وتبادل البيانات أعمال يجب أن تجرى في إطار الامتثال لمتطلبات حقوق الإنسان، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإتلاف البيانات. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أيضا ضمان الحماية الفعالة للمعلومات المدرجة في قواعد البيانات ذات الصلة. ولا ينبغي أن يدرج في قواعد البيانات تلك سوى الأشخاص الذين توجد أسباب معقولة للاشتباه في ضلوعهم في الإرهاب، على النحو المعرف في الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإدراج الأشخاص

لأسباب غير سليمة، مثل انخراطهم في أنشطة سياسية غير عنيفة، أمر يخل عموما بسلامة قواعد البيانات المعدة لمكافحة الإرهاب ويقوض التعاون الدولي.

٧٢ - وسعيا إلى تيسير توثيق علاقات التعاون القضائي، ما فتئ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية يتعاونان بشأن مشروع يراد به الحث على تعيين السلطات المركزية والتشجيع على تبادل الممارسات الجيدة فيما بينها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أطلق المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قاعدة بيانات مخصصة لجهات الاتصال بالسلطات الوطنية المختصة، تهدف إلى تيسير الاتصال وتبادل المعلومات بشكل قانوني في هذا المجال.

٧٣ - ويظل الإخفاق المتواصل في الملاحقة القضائية بشأن حالات العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية، بما فيه الاسترقاق الجنسي، أحد أوجه القصور الرئيسية. ويوثق تقريري السنوي بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2018/250) أعمال العنف الجنسي الفظيعة التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية، ويلاحظ أنه لم يحاكم حتى الآن أي فرد من أفراد تنظيم الدولة الإسلامية أو جماعة بوكو حرام عن جرائم العنف الجنسي التي ارتكبوها. وكما شدد التقرير، هناك حاجة ملحة إلى وضع استراتيجيات وطنية للتحقيق والمحاكمة بشأن أعمال العنف الجنسي المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له، الأمر الذي سيتطلب توفر الإرادة السياسية والخبرة التقنية على حد سواء.

٧٤ - ويتعلق مجال آخر من مجالات التعاون يطرح تحديات، ولكنه يعتبر بالغ الأهمية، بأجهزة الاستخبارات المدنية والعسكرية التي يمكن أن توفر إحاطة قيمة بطبيعة الشبكات والجماعات الإرهابية، داخل وخارج ساحة المعركة معا. ويمكن أن تؤدي أجهزة الاستخبارات دورا حاسما في جمع الأدلة للمحاكمة عن الجرائم المتعلقة بالإرهاب في الحالات التي تتعطل فيها قنوات التعاون القضائي المعتادة بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك في حالات النزاع أو حالات أخرى تنطوي على مخاطر شديدة. ويمكن أن يعزز التنسيق والتعاون، من خلال إنشاء مراكز لتجميع المعلومات الاستخبارية أو من خلال مزيد من آليات التعاون غير الرسمي، فهم أدوار واحتياجات الأوساط الاستخباراتية والقضائية. وينبغي وضع آليات إشراف محكمة لضمان امتثال هذا التعاون امتثالا تاما لحقوق الإنسان ومعايير سيادة القانون.

هاء - المحاكمة والتأهيل وإعادة الإدماج

٧٥ - يواصل المقاتلون الإرهابيون الأجانب، باختلاف مستويات خبرتهم، العودة أو الانتقال من مناطق النزاع رفقة أفراد أسرهم. وتواجه الدول الأعضاء تحديات في وضع وتنفيذ تقييمات شاملة للمخاطر فيما يخص هؤلاء الأشخاص وفي اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك تدابير المحاكمة والتأهيل وإعادة الإدماج الممتثلة للقوانين المحلية والقانون الدولي والمراعية للاعتبارات الجنسانية والمتعلقة بعامل السن، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧).

٧٦ - ونظرا لتزايد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الوافدين على نظم العدالة الجنائية، يظل دور السجون في معالجة هذه الظاهرة دورا حاسما. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بادر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية بإطلاق مشروع مشترك بشأن ''دعم إدارة شؤون السجناء المتطرفين العنيفين ومنع تغذية نزعة التطرف التي تفضي إلى العنف في السجون''. ويهدف المشروع إلى تعزيز سلامة وأمن السجون، وتحسين القدرات في مجال تقييم المخاطر والاحتياجات

فيما يخص السجناء المتطرفين العنيفين، وتعزيز قدرات الفصل في السجون، وتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي، سواء في سياق ما بعد الإفراج أو من خلال توفير بدائل عن السجن. ويعكف المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أيضا على وضع مبادئ توجيهية بشأن التدابير غير الاحتجازية للمعاقبة عن جرائم الإرهاب، بما يشمل المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.

٧٧ - ويتمثل أحد التحديات الناشئة في هذا المجال في التصدي للمخاطر والاحتياجات فيما يخص المقاتلين الإرهابيين الأجانب الخارجين من نظام السجون. ويتوقع أن يتزايد عدد هؤلاء الأفراد خلال الأشهر والسنوات المقبلة. ومن المحتمل أن يكون السجن عاملا قد يؤجل التهديد الذي يشكله هؤلاء الأفراد لا عاملا يحد منه[٥٤]. وقد لمست المديرية التنفيذية، في اتصالاتها مع الدول الأعضاء، شواغل تتعلق بمدى ملاءمة أدوات تقييم المخاطر والرصد المستخدمة حاليا فيما يخص هؤلاء الأفراد، وضرورة ضمان اتخاذ تدابير فعالة من أجل تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع خارج السجون. وما فتئت الدول الأعضاء تعمل على وضع وصقل مثل هذه الأدوات والبرامج، ولكن سيتعين العمل أكثر من أجل تقييم أثرها وتحديد الممارسات الجيدة في هذا الصدد.

٧٨ - وعلى الرغم من أن الرجال والنساء العائدين يواجهون معا أشكالا مختلفة من الوصم والتهميش، إلا أن العائدات من النساء السجينات يعانين من معدلات إيذاء بدني وجنسي أكبر أثناء الاحتجاز، ويمكن أن يواجهن، لدى مغادرتهن السجن، تحديات خاصة بسبب انعدام الفرص الاقتصادية، والروابط الأسرية المتوترة، والوصم. لذا، من المهم أن تضع الدول وتنفذ برامج تأهيل وإعادة إدماج مصممة بحسب الجهات المستفيدة منها ومراعية للاعتبارات الجنسانية، سواء داخل السجون أو خارجها. ويتعين بذل مزيد من الجهود في هذا المجال.

٧٩ - وقد استحدثت عدة دول، عملا بالقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، مبادرات ترمي إلى توفير برامج التأهيل وإعادة الإدماج للأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، بالإضافة إلى توفير أشكال الحماية القانونية المناسبة لهم. غير أن بعض الدول لم تضع بعد ضمانات أو قواعد أو معايير قانونية مناسبة لحماية حقوق الإنسان الواجبة للأطفال وتعزيزها في مثل هذه الحالات. وعلاوة على ذلك، تتسم البرامج الرامية إلى منع التجنيد وتغذية نزعة التطرف لدى الأطفال وإلى تأهيلهم وإعادة إدماجهم في الغالب بكونها محدودة من حيث النطاق والمدة والتمويل.

٨٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدمت المديرية التنفيذية إحاطة إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن ما تبذله من جهود من أجل مراعاة أثر الإرهاب على الأطفال وحقوق الأطفال في عملها، بما في ذلك في سياق التقييمات القطرية. وقد أصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة كتيبا عن تجنيد واستغلال الأطفال على أيدي الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة، يقدم توجيهات للدول الأعضاء بشأن دور نظام العدالة في هذا السياق. ويقوم المكتب أيضا بتنفيذ عدة مشاريع للمساعدة التقنية في هذا المجال.

٨١ - ويعكف مكتب مكافحة الإرهاب على وضع دليل لمساعدة الدول الأعضاء في الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في التعامل مع الأطفال المرافقين لمن يعتبر أو يشتبه أنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو المرتبطين بهم. وعقد اجتماع أولي

(٥٤) https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2018/04/CTED-Trends-Report-March-2018.pdf.

للخبراء في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في نيويورك، وسيعقد أول اجتماع استشاري إقليمي مع الدول الأعضاء من جنوب شرق آسيا في جاكرتا في ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه. وسيوضع الدليل في صيغته النهائية بحلول نهاية ٢٠١٨ بعد عقد اجتماعين استشاريين آخرين.

حوض بحيرة تشاد

٨٢ - واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب دعم المبادرات الوطنية في دول حوض بحيرة تشاد الرامية إلى تعزيز إجراءات العدالة الجنائية المتخذة في مواجهة الإرهاب. فمن ٢٧ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٨، أوفد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية والمنظمة الدولية للهجرة بعثة مشتركة إلى مايدوغوري، نيجيريا، بدعم من حكومة نيجيريا والاتحاد الأوروبي، لمناقشة تفعيل خطة عمل العدالة الجنائية لشمال شرق نيجيريا التي اعتمدتها حكومة نيجيريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واستكملت هذه المناقشات بتنظيم حلقة عمل تدريبية مشتركة بين الوكالات استغرقت يومين، وشارك فيها الأعضاء العشرون في مركز التحقيق المشترك المسؤول عن الفرز الأولي للأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام في ولاية بورنو.

٨٣ - ووفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، عقد مؤتمر إقليمي بشأن فرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام ومحاكمتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم في دول حوض بحيرة تشاد في نجامينا، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وكان من بين المشاركين ممثلون من أربعة دول من حوض بحيرة تشاد، والشركاء الإقليميون، وكيانات الأمم المتحدة، بما فيها المديرية التنفيذية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وخلال المؤتمر، لوحظ أن الاختلافات القائمة في الممارسات بين دول حوض بحيرة تشاد يمكن أن تقوض الفعالية والاستدامة في اتباع نهج إقليمي. وأكد المؤتمر من جديد الحاجة إلى أن تضع دول حوض بحيرة تشاد عناصر مشتركة، وحيثما أمكن، معايير مشتركة، فيما يتعلق بفرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام ومحاكمتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم.

٨٤ - ونظمت المديرية التنفيذية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في نجامينا من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، حلقة عمل إقليمية لدول حوض بحيرة تشاد بشأن النهج المتسقة في فرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام ومحاكمتهم، قدمت خلالها مدخلات بشأن الركيزة المتعلقة بالفرز والمحاكمة والتأهيل وإعادة الإدماج من استراتيجية تحقيق الاستقرار الإقليمي في حوض بحيرة تشاد. وهذه الاستراتيجية، التي اتخذ الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد مبادرة وضعها، يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة عليها ومن المتوقع اعتمادها في آب/أغسطس ٢٠١٨.

واو - مناهضة الخطاب الإرهابي وإشراك المجتمعات المحلية

٨٥ - تواصل كيانات الأمم المتحدة دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز نهج مكافحة التطرف العنيف على نحو شامل يستند إلى جهود الحكومة والمجتمع ككل. وقد لاحظت المديرية التنفيذية، في إطار عملها مع الدول باسم لجنة مكافحة الإرهاب، التزاما متزايدا بنهج شامل في مكافحة التطرف العنيف يسعى إلى إشراك المجتمعات المحلية المعرضة للخطر، ويتبع بشراكة مع جماعات المجتمع المدني والمربين والمستشارين والخبراء. وتعمل بعض الحكومات بشكل حثيث على تيسير عمل الجهات الفاعلة غير الحكومية في هذا السياق، بسبل منها توفير التمويل، بدلا من التكفل بمبادرات مكافحة التطرف العنيف بشكل مباشر.

وينبغي للدول أن تكفل، وهي تواصل العمل في هذا المجال، رصد أثر تدابير مكافحة التطرف العنيف في مجال حقوق الإنسان رصدا مناسبا، ولا سيما أثرها على النساء والأطفال والجماعات الدينية والثقافية والإثنية المختلفة.

٨٦ - وفي ختام سلسلة من حلقات العمل بشأن إشراك المجتمعات المحلية عقدتها المديرية التنفيذية لأجل الدول الأعضاء من منطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب جلسة غير رسمية في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ركزت على الحاجة إلى اتباع نهج يستند إلى جهود المجتمع ككل في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وشاركت في الجلسة الدول الأعضاء من منطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

٨٧ - وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، نظمت المديرية التنفيذية جلسة مفتوحة للجنة مكافحة الإرهاب لاستعراض التطورات في مجال مكافحة الخطاب الإرهابي، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧). وأكد الخبراء المشاركون، بمن فيهم ممثلو الحكومات والأوساط الأكاديمية والمعاهد الدينية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، أهمية النهج المستندة إلى جهود المجتمع ككل في مكافحة الخطاب الإرهابي. وأبرزت خلال الجلسة ضرورة الارتقاء بالتفكير النقدي ومحو الأمية الرقمية لدى الفئات المحتمل استهدافها بالدعاية الإرهابية، وكفالة تضمين الخطابات المناهضة لها ما يتيح إدراك أسباب الوقوع في الاستيلاب. وعلى الرغم من أن إزالة المحتوى الإرهابي من المنتديات الإلكترونية يمكن أن يمثل أحيانا إجراء مناسبا، فلا يمكن أن يشكل ذلك في الأجل الطويل بديلا عن الخطاب المناهض المتبصر.

٨٨ - وتواصل المديرية التنفيذية أيضا العمل مع الأوساط البحثية، وخاصة من خلال شبكة البحوث العالمية التابعة لها، من أجل تحديد وتقييم القضايا والاتجاهات والتطورات المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أصدرت المديرية التنفيذية تقرير الاتجاهات المتعلق بالتحديات التي تشكلها مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين، الذي يستند مضمونه أساسا إلى عمل أعضاء الشبكة[٥٥].

٨٩ - ويعد الإدماج الكامل للمرأة وتمكينها أمرا بالغ الأهمية في نجاح برامج مكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وفي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨، شارك كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لدول الساحل، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب، في استضافة مناسبة رفيعة المستوى بشأن المرأة والعنف والإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واعتمد المشاركون ''دعوة داكار للعمل'' التي أوصوا فيها دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل باتخاذ تدابير فعالة من أجل إشراك المرأة بصورة منهجية في جميع المبادرات الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، وأوصوا المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بتوفير دعم هام للمبادرات النسائية التي تتوخى التصدي للتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في المنطقة ومنعه.

٩٠ - وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، نظمت المديرية التنفيذية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ندوة مشتركة لمناقشة البحوث المراعية للاعتبارات الجنسانية وجمع البيانات فيما يتعلق بدوافع تطرف المرأة وآثار استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان

(٥٥) www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2018/04/CTED-Trends-Report-March-2018.pdf.

الواجبة للمرأة وعلى المنظمات النسائية، بهدف بلورة أنواع استجابة سياساتية وبرنامجية محددة الأهداف تستند إلى الأدلة، على النحو المطلوب في قراري مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) و ٢٣٩٥ (٢٠١٧).

٩١ - ويجب إشراك الشباب في الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، نظم مكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع البعثتين الدائمتين لباكستان والنرويج، حلقة نقاش في موضوع ''الاستثمار في الشباب من أجل مكافحة الإرهاب''. ونظر المشاركون فيها في السبل الكفيلة بإسهام الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وبلورة مسارات بديلة للشباب.

٩٢ - واضطلعت اليونسكو، استنادا إلى أدلتها المتعلقة ببرامج منع التطرف العنيف في مجال التعليم، بأنشطة إقليمية لبناء قدرات منع التطرف العنيف لأجل أصحاب المصلحة في مجال التعليم والشباب في حوض بحيرة تشاد والقرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وفي جنوب شرق أوروبا ووسط آسيا. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أطلق مكتب مكافحة الإرهاب واليونسكو مشروعا مشتركا من أجل منع التطرف العنيف من خلال تمكين الشباب في الأردن وتونس وليبيا والمغرب. ويوفر المشروع إطارا للعمل لتمكين الشابات والشبان ليصبحوا أداة تغيير في مجتمعاتهم المحلية وتعزيز التفاهم والتسامح والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٩٣ - وتعمل كيانات الأمم المتحدة أيضا على النهوض بالحوار بين الأديان والثقافات في سبيل منع التطرف العنيف والجرائم الوحشية. وواصل المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية العمل مع الزعماء الدينيين فيما يتعلق بمنع الجرائم الوحشية، ولا سيما في سياق تنفيذ خطة العمل للزعماء الدينيين والجهات الفاعلة من أجل منع التحريض على العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب جرائم وحشية[٥٦].

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٩٤ - على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز تنفيذ طائفة واسعة من التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، لا تزال هناك تحديات كثيرة ماثلة. وهذه التحديات نابعة من تحول تنظيم الدولة الإسلامية الجاري من كيان إقليمي إلى شبكة سرية، ومن أنشطة الجماعات المنتسبة له على الصعيد الإقليمي، والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون والمتنقلون. وهي ناشئة أيضا عن التطور المتزايد والتعقيد التكنولوجي للتدابير المطلوب اتخاذها، فضلا عما يرتبط بذلك من حاجة إلى الخبرة الفنية والموارد المكلفة. وفي هذا السياق، يظل استمرار امتلاك منظومة الأمم المتحدة القدرة على تقييم الثغرات في التنفيذ، وتحديد الممارسات الجيدة، وتقديم المساعدة التقنية اللازمة إلى الدول الأعضاء أمرا يكتسي أهمية بالغة.

٩٥ - وفي هذا الصدد، أشعر بالتفاؤل إزاء نجاح أعمال أسبوع مكافحة الإرهاب الأول من نوعه المنظم في مقر الأمم المتحدة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إذ يؤكد ذلك تصميم الدول الأعضاء المشترك في مواجهة الإرهاب، واستعدادها للعمل في إطار الأمم المتحدة ولتعزيزه. وفي ٢٦

(٥٦) www.un.org/en/genocideprevention/documents/publications-and-resources/Plan%20of%20Action _Religious _Prevent- Incite-WEB-rev3.pdf.

حزيران/يونيه، أكدت الجمعية العامة مجددا بتوافق الآراء في قرارها ٧٢/٢٨٤ النهج الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وركائزها الأربع المتعاضدة. واتفقت أيضا على إضافة تحديثات هامة في ضوء التهديد المتنامي للإرهاب، وذلك في مجالات منها التصدي لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين وأسرهم، ومكافحة تمويل الإرهاب، ومناهضة الخطاب الإرهابي، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية.

٩٦ - وفور إنهاء استعراض الاستراتيجية، دعوت إلى عقد أول مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه. واستجابت ١٥٠ من الدول الأعضاء لدعوتي إلى استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون المتعدد الأطراف وبناء شراكات جديدة لمعالجة المسائل العملية والتنفيذية في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك فيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وقد انبثق اتفاق واسع النطاق على ضرورة العمل أكثر من أجل تبادل الخبرات والمعلومات البالغة الأهمية في مجال مكافحة الإرهاب. وأبرزت الدول الأعضاء أيضا مزايا الأخذ بنهج جامع شامل يستند إلى جهود الحكومة والمجتمع ككل إزاء منع ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك المجتمع المدني، وإشراك النساء والشباب على نحو كامل.

٩٧ - وتظل مكافحة الإرهاب إحدى أولى أولوياتي، وإنني ملتزم باتخاذ النجاحات التي تحققت خلال أسبوع مكافحة الإرهاب منطلقا للعمل. والعديد من الأنشطة المقترحة المنبثقة عن المناقشات التي جرت خلال هذا الأسبوع ستعزز السبل التي تتبعها الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية، ومنها مثلا إنشاء شبكة عالمية من المنسقين في مجال مكافحة الإرهاب، وإنشاء منابر لتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات بمزيد من الكفاءة والتبادل الآني للمعلومات، وتنظيم مناسبات إقليمية مواضيعية بشأن مكافحة ومنع الإرهاب والتطرف العنيف.
